



ورقة حقائق حول اللاجئين الفلسطينيين

15 أيار 2020

تمر الذكرى الأليمة الـ72 للنكبة الفلسطينية في هذه الأيام في ظل استمرار معاناة اللاجئين الفلسطينيين الذين طُردوا من ديارهم عام 1948 إلى مخيمات اللجوء داخل الوطن والشتات، في ظل الحملات الرامية إلى تصفية قضيتهم وإنهاء حقوقهم الفردية والجماعية بالعودة إلى ديارهم الأصلية، ويبرز ذلك بشكل كبير في هذه الأثناء فيما يُطلق عليه بـ"صفقة القرن"، التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة، التي تعتبر العمود الفقري للقضية الفلسطينية وأساس الحل العادل لها.

وتشكّل قضية اللاجئين المفصل الرئيسي للقضية الفلسطينية، وقد كفلت الأمم المتحدة حقهم بالعودة إلى ديارهم وقراهم الأصلية منذ اليوم الأول لتهجيرهم القسري، وذلك عبر القرار الدولي رقم 194 الذي يتم التأكيد عليه سنوياً في جلسات الأمم المتحدة المختلفة، الأمر الذي جعله مجسداً بقوة ضمن القانون الدولي العرفي الملزم تبعاً لتكراره المستمر.

وتعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من أكثر القضايا الدولية تعقيداً، الأمر الذي دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إصدار القرار رقم 302 بتاريخ 1949/12/8 الخاص بتأسيس وكالة الأونروا، وهي وكالة دولية مستقلة تابعة للأمم المتحدة مهمتها رعاية وتأهيل اللاجئين الفلسطينيين في مناطق لجوئهم الخمسة تحديداً (الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسوريا، ولبنان)، ويعتبر وجود وكالة دولية تابعة للأمم المتحدة يتحدد اختصاصها بتقديم الدعم للاجئين الفلسطينيين أمراً شديداً الأهمية، كونه يُعبّر عن استمرار تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته تجاه اللاجئين الفلسطينيين وإبقاء قضيتهم حية على المستوى الدولي، وتمييزهم عن غيرهم من اللاجئين في العالم الخاضعين لولاية المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين UNHCHR، الأمر الذي يحافظ على خصوصية قضيتهم.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية والاحتلال الاسرائيلي إلى محاربة وجود الأونروا بجميع السبل وقطع مصادر التمويل عنها، والتحرير عليها، وذلك في سبيل حل الوكالة، وبالتالي إنهاء الالتزامات الدولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم العادلة، في محاولة لتصفية القضية والبحث عن حلول مشبوهة لإنهاؤها.

لقد ساهم نضال الشعب الفلسطيني بتحويل قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى قضية سياسية مبنية على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وتحرره من الاستعمار الاستيطاني، وليس مجرد قضية إغاثية إنسانية، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة إلى اعتماد عشرات القرارات الخاصة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، والتي تعتبر قضيتهم الأساس في أي حل عادل للقضية الفلسطينية.

ولا شك أنّ نكبة الشعب الفلسطيني ما زالت مستمرة بفعل سياسات الاحتلال الاستعمارية المستمرة وطويلة الأمد القائمة على أساس طرد الشعب واستعمار الوطن واستيطان الأرض. فلم ينفك الاحتلال منذ تهجيرها لما يزيد عن 66% من الشعب الفلسطيني عام 1948، عن الاستمرار بذات السياسات في عام 1967 التي تسببت بدورها بتشريد حوالي ربع مليون فلسطيني، وما لحقها من تهجير قسري مستمر بحق كل من هو فلسطيني إلى يومنا هذا.

ويمكن لنا تحديد أبرز السياسات الإسرائيلية الاستعمارية المستخدمة التي يعتمد عليها الاحتلال الاسرائيلي بالتهجير القسري المستمر على النحو التالي:

1. استخدام جرائم الحرب بشكل واسع بهدف تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، كما حدث إبان حروب 1948 و1956 و1967 التي أدت إلى تدمير أكثر من 500 قرية وتهجير قرى بأكملها كدير ياسين وكفر قاسم ومجزرة الدوايمة، وهو ما تسبب في واحدةٍ من أعقد مشاكل اللاجئين في العالم، فضلاً عن العدد الكبير من المشردين داخلياً.

2. هندسة الوضعية القانونية الشخصية في الأراضي الفلسطينية المحتلة على نحو يحرم المقيمين بصفة اعتيادية أو الأشخاص المستحقين للإقامة من الحق في العيش في ديارهم.

3. التخطيط الحضري والفُطري التمييزي الذي يشجع التوسع اليهودي الاستيطاني ويكبح العمران الفلسطيني في مناطق معينة مثل القدس وغور الأردن وصحراء النقب. وبسببه تُهدم منازلٌ وقرى بأكملها بذريعة "البناء غير المشروع".

4. تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم بموجب قوانين ولوائح تمييزية تُسفر عن إخلاء الأسر من مساكنها قسراً.

5. الترحيل بموجب ذرائع أمنية وقانون الطوارئ العسكري. وقد استُخدمت هذه الطريقة على نطاق واسع في الأراضي الفلسطينية المحتلة في بداية الاحتلال، ولا تزال تُستخدم بين الفينة والأخرى.

6. خلق ظروفٍ لا تطاق في مناطق معينة تحمل السكان المدنيين في نهاية المطاف على ترك منازلهم والانتقال إلى مناطق أخرى.¹

وعوداً على بدء، وتأكيداً على الحق المشروع والثابت للاجئين والنازحين والمهجرين الفلسطينيين بالعودة، نقدم لكم الحقائق التالية:

¹ <https://al-shabaka.org/briefs/%d8%b9%d9%82%d9%88%d8%af%d9%8c-%d9%85%d9%86-%d8%aa%d9%87%d8%ac%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%84%d8%b3%d8%b7%d9%8a%d9%86%d9%8a%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b3%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a8-%d8%a7/>

حق العودة والقانون الدولي:

- حق العودة في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان

يتمتع جميع الأفراد وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان بحق مغادرة بلادهم والعودة إليها، وهو بالنسبة للأفراد مكفول بموجب المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فله المكانة ذاتها للحق بالعمل والحق بالصحة والحق بالتعليم، باعتبارها جميعاً حقوقاً أساسية وأصيلة كفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان للأفراد.

وفي هذا السياق تنص المادة 2/13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 على أن "لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إلى بلده"، فالإعلان هنا أشار إلى حق عودة الشخص وليس المواطن، وإلى بلده وليس إلى دولته، بمعنى أنه حتى لو لم يتمتع بجنسية الدولة التي أُقيمت على أراضيها، فإنَّ حقه بالعودة إلى أراضيه الأصلية يبقى مكفولاً، مع التأكيد على أنَّ المبادئ التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مبادئ ملزمة وفقاً للرأي الراجح في الفقه القانوني، وذلك على اعتبار أنها تُعبّر بالأصل عن قواعد عرفية ملزمة للدول.

كما نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 في المادة 4/12 على ما يلي: "لا يجوز حرمان أي فرد بصورة تعسفية من حقه في دخول بلده"، مستخدماً بذلك ذات المفردات الواسعة (فرد - بلد) التي تكفل الحق لأي شخص خرج من بلده عنوةً بالعودة إليها، ولم يستخدم مفردات ضيقة مثل (مواطن - ودولة)، وذلك كفالةً لحقوق الإنسان، لكي لا تتحجج أي دولة أنَّ هذا الحق خاص بمن يتمتع بجنسيتها فقط. كما أُدرج حق العودة بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965، وذلك بالمادة (2/د/5) باعتباره أحد الحقوق الواجب كفالتها للأفراد بعيداً عن سياسات التمييز العنصري بينهم.

- حق العودة في إطار القانون الدولي الإنساني

يكفل القانون الدولي الإنساني الحق لجميع المهجرين بفعل الحرب والعمليات العسكرية الحق بالعودة إلى ديارهم، وفي هذا ما كفلته كل من المواد 45 و 49 و 147 من اتفاقية جنيف الرابعة، عدا عن أنَّ تهجير السكان الأصليين بشكل جماعي من أراضيهم يعتبر من ضمن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بموجب المادتين 7 و 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ويعتبر حق العودة جزءاً من القانون الدولي العرفي الملزم للدول، وفي السياق الفلسطيني صدرت العديد من القرارات الدولية التي تكفل الحق بالعودة للشعب الفلسطيني بشكل فردي وجماعي إلى أراضيهم الأصلية معتبرين هذا الحق غير قابل للتصرف، بمعنى أنه لا يسقط بمرور الزمن ولا يُقبل التنازل عنه، كونه خاصاً بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ومن أبرز هذه القرارات الدولية هو القرار 11/194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948، والذي أصبح جزءاً من القانون الدولي العرفي الملزم نتيجة تكرار التأكيد عليه بشكل سنوي.

أبرز القرارات الدولية المتعلقة بقضية فلسطين واللاجئين الفلسطينيين:

صدر منذ عام 1949 حوالي ثلاثين قراراً رئيسياً تؤكد ما جاءت به الفقرة 11 من القرار 194. وصدرت عن الدائرة القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بين عامي 1949 و 1950 ست دراسات حول

تفسير الفقرة 11 وتطبيقها، مساعدةً للجنة التوفيق على القيام بمهامها. وتناولت إحدى الدراسات الشواهد التاريخية والقرارات الدولية التي اتخذت بشأن قضايا اللاجئين في أماكن مختلفة من العالم.

وفي 1969/12/10 وبعد مناقشة التقرير السنوي لمدير وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، صوتت الجمعية العامة على القرار رقم 2535/ب (الدورة 24) الذي جاء فيه "إن الجمعية العامة إذ تقر بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نشأت عن إنكار حقوقهم الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها والمقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تعود وتؤكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين".

وعبرَ هذا القرار عن تغيير نظرة الأمم المتحدة للقضية الفلسطينية باعتبار أن اللاجئين شعبٌ له حقوقه في العيش كغيره من الشعوب وليسوا مجرد مجموعة من الناس الذين يريدون طعاماً وشراباً، وإنما هم جزء من قضية شعب له الحق بتقرير المصير.

وفي 1970/12/8 وبعد مناقشة التقرير السنوي لمدير الأونروا، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرارها رقم 2672 (الدورة 25) الذي أكد بوضوح وتفصيل حق الشعب الفلسطيني في استعادة كامل حقوقه. وجاء فيه "ضرورة الأخذ بمبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وحققها في تقرير المصير المكرس في المادتين 1 و55 من ميثاق الأمم المتحدة، والمعاد تأكيده في الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقاً للميثاق".

وفي 1970/11/4 صوتت الجمعية العامة على القرار رقم 2628 (الدورة 25) ونصت الفقرة الثالثة منه على أن الجمعية العامة "تعترف بأن احترام حقوق الفلسطينيين هو عنصر لا غنى عنه من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط".

وفي قرار ثالث رقم 2649 اتخذ في الدورة نفسها بتاريخ 1970/11/30 أكدت الجمعية العمومية "أهمية التحقيق العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وضرورة الإسراع في منح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة". وفي نهايته أدانت الجمعية "الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف لها بذلك الحق، خصوصاً شعوب جنوب أفريقيا وفلسطين".

وفي 1971/12/6 أكدت الجمعية العامة على جميع القرارات الصادرة من قبل، وعبرت في قرارها 2728 (الدورة 26) عن "قلقها البالغ لعدم السماح لشعب فلسطين بالتمتع بحقوقه الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها، ولعدم ممارسة حق تقرير المصير".

واستمرت الجمعية العامة في إصدار المزيد من القرارات التي تؤكد شرعية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض. ففي 1974/11/22 أصدرت قرارها رقم 3236 الذي نص في فقرته الثانية على تأكيد الجمعية العامة من جديد حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها، وتطالب بإعادتهم. وفي الفقرة الأولى من القرار ذاته أكدت الجمعية على "حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في فلسطين ولا سيما الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين".

واستمرت قرارات الأمم المتحدة تتوالى ضد الاستيطان غير الشرعي في الأراضي الفلسطينية، باعتباره عملاً أساسياً في تهجير الفلسطينيين بشكل مستمر، وكان من أبرز المحطات القانونية الفاصلة في هذا الشأن، القرار الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية عام 2004 الذي أكد بدوره على عدم شرعية الاستيطان، إضافةً إلى قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام 2016.

اللاجئون الفلسطينيون: حقائق وأرقام

من أصل 1,400,000 فلسطيني، قامت العصابات الصهيونية بتهجير نحو 800,000 فلسطيني، بواقع 66% من الشعب الفلسطيني الذين كانوا مقيمين في فلسطين عام 1948، وأصبحوا لاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة ودول اللجوء خاصة الأردن، وسوريا، ولبنان.

يُشكل اليوم عدد اللاجئين المسجلين في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في مناطق عملياتها (الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسوريا، ولبنان) (5,340,443) لاجئاً حتى شهر يناير 2017 وفقاً لآخر الإحصاءات الصادرة عن دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويمكن توزيع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأونروا تبعاً للدولة على النحو التالي:

المنطقة الجغرافية	عدد اللاجئين	عدد المخيمات
لبنان	463,664 لاجئاً	12 مخيماً
الأردن	2,175,491 لاجئاً	10 مخيمات
سوريا	543,014 لاجئاً	9 مخيمات
الضفة الغربية	809,738 لاجئاً	19 مخيماً
قطاع غزة	1,348,536 لاجئاً	8 مخيمات
المجموع	5,340,443 لاجئاً	58 مخيماً

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين حسب الدولة

المجموع	5,851,355	5,340,443	510,912
الأردن	2,286,643	2,175,491	111,152
لبنان	513,795	463,664	50,131
سوريا	618,128	014543,	75,114
فلسطين	2,432,789	2,158,274	274,515
الضفة الغربية	997,173	809,738	187,435
قطاع غزة	1,435,616	1,348,536	87,080

* أشخاص مسجلون آخرون يشملون أولئك المؤهلين لتلقي الخدمات ومسجلين لدى الأونروا من غير اللاجئين.

اللاجئون الفلسطينيون المسجلون المقيمون في المخيمات الفلسطينية حسب الدولة

نسبة سكان المخيمات من إجمالي اللاجئين المسجلين	عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين المقيمين في المخيمات الفلسطينية	عدد المخيمات	الدولة
28.4	1,665,654	58	المجموع
17.4	397,739	10	الأردن
50.6	260,106	12	لبنان
30.2	186,858	9	سوريا
33.7	820,951	27	فلسطين
24.3	242,257	19	الضفة الغربية
40.3	578,694	8	قطاع غزة

المصادر:

1. بيانات دائرة شؤون اللاجئين لمنظمة التحرير الفلسطينية
2. بيانات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)
3. بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

المراجع الالكترونية ذات العلاقة:

1. <http://plord.ps/uploads/documents/3aaca0360c3d1f72ae43082fb97ae390.pdf>

2. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Refugees-in-camps-in-diaspora-2017.html

3. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Refugees-by-country-in-diaspora-2017.html

4. <https://www.unrwa.org/ar/search/google/%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86>

5. <https://www.unrwa.org/ar/content/%D8%A7%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86>

6. <https://www.unrwa.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86>

7. <https://al-shabaka.org/briefs/%d8%b9%d9%82%d9%88%d8%af%d9%8c-%d9%85%d9%86-%d8%aa%d9%87%d8%ac%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%84%d8%b3%d8%b7%d9%8a%d9%86%d9%8a%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b3%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a8-%d8%a7/>